الجانب السياسي:

عملت الثورة على محاور أساسية للوقوف في وجه السياسة الفرنسية التي كانت تحيك المؤامرات لفصل الصحراء كليا عن الجزائر، بالعمل على فضح هذه الساسة للرأي العام العالمي، و اعتبارها سياسة تهدف إلى بتر اكبر إقليم عن وطنه الأم[1]، لتأخذ بذلك حصة الأسد في استغلال ثرواتها على حساب شعوب المنطقة[2]، و استعبادهم في إطار ما يعرف "بالاستعمار الاقتصادي" كشكل جديد من أشكال الاستعمار الحديث[3].

لقد اتخذت الثورة الجزائرية موقفا ثابتا وواضحا من السياسة الفرنسية بالصحراء،و المتمثل في التصريح عن الرفض القاطع لهذه السياسة جملة و تفصيلا.

و في هذا الجانب قامت الثورة باتخاذ مواقف و خطوات في كشف هذه السياسة و فضح أهدافها للرأي العام العالمي، و لفت الأنظار للأطراف القريبة و البعيدة، الإقليمية و الدولية ، المتواطئة مع فرنسا من خطورة الانسياق وراء هذه السياسة[4].

كانت الثورة في قمة رشدها تعبر عن المستوى الرفيع للنضج الذي وصلته الجماهير بفضل إستراتيجيتها و التكتيك السياسي الذي مكنها من فرض نفسها مفاوضا مستقلا، دون الرجوع إلى سلطة أخرى غير سلطتها في اتخاذ قرارها السياسي، فهل هناك ثورة كانت أكثر أصالة من ثورتنا؟

هذه البيانات الأولى و السياسية التي جعلت من إيفيان شيئا ممكنا[5] حيث أن فرنسا لم تتنازل للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني إلا بعد وجدت أنها الطرف الجدير بالثقة[6].

---

[1]–محمد بن دارة ، مرجع سابق ،ص167.

[2]- مرجع نفسه .

[3]-El moudjahid ,(les illusions saharienne de la France et de ses ayants) ,n°12,15 nouvembre, 1957,vol.1.p.167.

[4]– محمد بن دارة ، مرجع نفسه .

[5]-Ben youcef Ben khedda,les accords d èvian ,edition 2002,office des publication universitaires,p11.

[6]-Ibid,p11.

بعد التأكد من واقع الوطنية الجزائرية فقد فرضت، نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على العالم كله وجود الدولة الجزائرية، و دخولها مرحلة جديدة في حسم و استدراج الفرنسيين إلى طاولة المفاوضات[1]بعد معارك شهدتها الصحراء مع القوات الفرنسية المتفوقة عدة و عددا التي سقط فوق رمالها و صخورها آلاف الشهداء على سبيل الذكر المعارك الطاحنة في العرق و غيرها ....، كل هذه المعارك و غيرها ثم إحباطها من طرف الثورة الجزائرية و القضاء عليه[2].

و رغم أسلوب الدعاية و الترويج و الحرب النفسية، الذي سخرت له فرنسا كل إمكانياتها البشرية[3] بإنشاء حركات مناوئة للثورة كتدعيم حركة الخيانةالبلونيسية المعادية للثورة[4]، من خلالها عمدت الإستراتيجيةالاستعمارية الفرنسية إلى التفكير في مخطط آخر ووضعه تدريجيا موضع التنفيذ و يتمثل هذا المخطط أساسا في اعتماد سلسلة من التدابير و الأحكام ذات الطابع الدستوري و التشريعي و السياسي والاقتصادي والعسكري، تهدف كلها إلى وضع الثورة الجزائرية أمام الأمر الواقع، بعد أن تأكد أن انتصار الثورة الجزائرية أصبح قدرا محتوما يفرض نفسه على عقول وأفكار حتى أشد الاستعماريين غلوا و تطرفا و تعصبا رغم مكابرهم و غطرستهم و تعاميهم[5].

الصحراء الجزائرية في المفاوضات:

اللقاء السري بلوسارن: 20 فيفري 1961م:

مثل الجانب الجزائري فيه كل من السيد أحمد بومنجل و الطيب بولحروف، أما عن الجانب الفرنسي فمثله بومديدCreorgpompidou مدير بنك روتشيلد محل ثقة ديغول و السيد برونو دي لوس Bruno de leusse المدير العام بالوزارة المكلفة بالشؤون الجزائرية[6]

قد جرى اللقاء بلوسارن (Lucerne) بسويسرا يوم 20 فيفري 1961م بواسطة أوليفيلونق (long Olivier) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر[7]، انطلقت المحادثات و دامت 7 ساعات كاملة، بادر الوفد الفرنسي في عرض مواقفه الخاصة بالهدنة و قاعدة مرسى الكبير أن تبقى تحت السيادة الفرنسية[8]، حيث طرح الوفد الجزائري في ختام المحادثات مناقشة قضية الصحراء الجزائرية، التي كان الوفد

[1]– سعد دحلب ،المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر ،ط2007م،طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،ص82.

[2]– محمد قنطاري ، مرجع سابق،ص171.

[3]– الملتقى الولائيالسادس،السياسة الفرنسية الخاصة بالصحراء ،المنظمة الوطنية للمجاهدين العدد الثاني ،ص1.

[4]– احمد قباني ،الحركات المناوؤة للثورة بولاية غرداية ،الملتقى الجهوي بالجلفة ،1995/06/19م،ص2.

[5]– الملتقى الولائي السادس ، المصدر السابق ،ص1.

[6] _المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م ،المرجع السابق ،ص 295.

[7]_سعد دحلب ،المصدر السابق ،ص122.

[8]_المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م،مرجع سابق ،296.

الفرنسي يتعمد تجاهلها و السكوت عليها، حيث دعت فرنسا أنها من خلقها و تكون دائما لها حتى آخر لحظة[1]

و لم يكد بومبيدويكمل تعليقه حتى أضاف السيد بولحروف قائلا بكل لباقة و حـــزم : ((إذن كـــذبوا علينـــا في المدرسة لان الجزائر تظهر على الخرائط مع الصحراء بلون واحد هو وردي ...))، كما أثار بومبيد و مـــع مرافقـــة برونودولاس النقاط التالية:

- المؤسسات المؤقتة .
- ضمانات لتقرير المصير .
- جنسية الأقليةالأوروبية .
- مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة [2]
- ضمانات و تمثيل الأقليات.

كما أضاف بومبيدو (الصحراء بحر داخلي له جيرانه، و من بينهم الجزائر، و فرنسا ستلتزم باستشارتهم جميعا)، في حين أكد الوفد الجزائري على إصراره و تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة بمبدأيرفضتجزئة التراب الوطني .

و يمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لوسارن كالتالي :

موقف ديغول :	موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
-الحكم الذاتي.	— السيادة الكاملة .
-فصل الصحراء عن الجزائر	– وحدة التراب بما في ذلك الصحراء .
-تجزئة الجزائر عرقيا	– وحدة الأمة الجزائرية: هناك شعب واحد لا شعبان شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.
-طاولة مستديرة	– جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد .
-الهدنة	– وقف إطلاق النار.

لم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل و كان لها الفصل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح .

[1]- محمد بن دارة ،المرجع السابق ،ص215.

[2]- السلطةالتنفيذية:هي هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية.

مفاوضات إيفيان الأولى: 20 ماي إلى 13 جوان 1961م :

لقد جاءت مفاوضات إيفيان الأولى لتكرس من جديد، بعد محادثات لوسارن الحضور المهيمن لموضوع الصحراء، التي كانت لها حصة الأسد هذه المفاوضات[1]، باعتبارها قضية رئيسية و أساسية بالنسبة للوفد الجزائـــري المفـــاوض الذي كان مكونا آنذاك من السادة :

كريم بلقا سم، الدكتور أحمد فرنسي، سعد دحلب، محمد الصديق بنايحي الطيب بو لحروف و غيرهم....[2]،أمـــا الطرف الفرنسي فكان يمثله لويس جوكسLouis Joxe , Général VictorSuira, Bernard tricot و غيرهم من الشخصيات السامية[3].

حيث انطلقت المفاوضات في 20 ماي 1961م ، على الساعة 10 و 45 د صباحا بحضور الوسيط السويسري لونغ حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته المتضمنة:

أ-الهدنة ووقف العمليات العسكرية.

ب- تنظيم الفترة الانتقالية بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر[4].

ج- و في الأخير و بعد تبادل وجهات النظر حول الاقتراح الذي وجهه الوفد الجزائري لنظيره الفرنسي حق تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال دون الصحراء، فحسب جوكس ((إن مسالة الصحراء قائمة بـــذاتها لا تعـــني الجزائريين لوحدهم ، بل تعني أيضا عدة دول أخرى، و فرنسا على استعداد لبحث هذه المسألة معهم جميعا، و علـــى رأسهم الدولة الجزائرية ، إن كتب لها أن توجد يوما)) فكان رد فعل الوفد الجزائري بإصرار و التمسك بمبدأ وحـــدة الشعب و التراب الجزائر[5].

وأضاف كريم بلقا سم :((أن الاتفاق بين الوفد الجزائري و الفرنسي، مستحيلا، فلا يمكن قبول فكـــرة المســـاس بسيادة ووحدة ترابنا الوطني))، و توقفت المفاوضات يوم 1961/06/13م بتلك المدينة الفرنسية بعد رفض الوفـــد الفرنسي المطالب الفرنسية .

---

[1]– محمد بن دارة ،السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952م-1962م،المرجع السابق ،ص218.

[2]– سعد دحلب ،المهمة المنجزة من اجل الاستقلال،المصدر السبق ،ص245.

[3]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954،فصل الصحراء في السياسة ،الاستعمارية الفرنسية ،المرجع السابق ص297.

[4]– نفسه،ص297.

[5]– الحاج موسى ،المرجع السابق ،ص215.

مفاوضات لوقران 28 جويلية 1961م :

جرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بلوقران ،في جو سياسي غلب عليه التوتر، التي دامت فيها المحادثات أكثر من شهر، حيث كان من المفروض أن تزيد في نضج هذه المفاوضات، و أن تساهم في وضع لإتفاق نهائي للحرب[1].

تعثرت المحادثات بين الطرفين بسبب عدم توافق وجهات نظر، و أصبحت عبارة عن حوار صامت[2]، و بتاريخ 13 جوان 1961م، توقفت المحادثات من الجانب الفرنسي ،لكن بقي الطرفين على اتصال فيما بينهما، و عين سعد دحلب كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]، لثقة الوفد الجزائري بقدرته من الاستفادة من فترة الاتصالات لشرح موقف المفاوضات و التعريف بالقضية للعديد من الوفود الأجنبية، و في 20 جويلية 1961م، التقى الوفدان من جديد، و بدا واضحا مدى تمسك فرنسا بقضية الصحراء و عرقلة مسار المفوضات بسببها، و طلب من الوفد الجزائري عدم إثارة قضية الصحراء[4] ، لكن الحكومة المؤقتة صرحت بأنه لا يمكن التفاوض حينما قال السيد كريم بلقا سم((لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء)) و قطعت المفاوضات لان المسألة الوحدة الترابية فيها حصة الأسد[5].

مفاوضات إيفيان الثانية 07 مارس إلى 17 مارس 1962م :

بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية و موافقته و موافقة الطرفانعلى ما جاء به لقاء سويسرا، اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة الرسمية يوم السابع من مارس بمدينة إيفيان على حدود سويسرا[6]، للتواصل إلى الاتفاق النهائي، و يضيف سعد دحلب ان لقاءات إيفيان لم تكن للاتفاق حول المبادئ مثل ما وقع في ((لي روس)) و إنما للنظر في تطبيق ما تم التواصل إليه على ارض الواقع إلى اتفاق رسمي[7].

و في 18 /1962/03م تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار على الساعة الخامسة و 30 دقيقة وقع كل من السيد كريم بلقا سم و جوكس على نص إتفاقيان وقف القتال[8].

---

[1]– محمد بن دارة ،المرجع السابق ،ص240.

[2]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،المرجع السابق ،ص298.

[3]– Ben yocef Benkhedda ,opcit,p24.

[4]– سعد دحلب ،المصدر السابق ،ص150.

[5]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م،المرجع السابق ،ص298.

[6]-Ben yocefBenkhedda,les accords d èvian ,opcit,p25.

[7]–المركز الوطني للدراسات ،والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،،المرجع السابق ،ص300.

[8]– سعد دحلب ،المصدر السابق،ص160.

و بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان بعث كل من الرئيس فيدال كاستروو الرئيس تيتو للرئيس بن خدة برسائل تهنئة و اعترفوا أنها كانت انتصاراعظيما،لسياسة التي اتبعها الجزائريون خلال المفاوضات[1]

الجانب العسكري :

لايمر يوم إلا ويسجل أبطال جيش التحرير الوطني نصرا جديدا في ميدان كفاحهم البطولي ضد قوات العدو ومنشآته المدنية والعسكرية ،من أجل إحباط المؤمرات القائلة بفصل الصحراء الجزائرية،وبما أن المعارك والهجومات كثيرة نقدم منها :

-قيام أحد عناصر جيش التحرير بعملية تخريب في أماكن التنقيب على البترول في "تين السما"قرب إيجلي يوم 17أوت 1957[2].

في أيام 6،8،7 نوفمبر1957هاجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية محملة بالأدوات الثقيلة للتفتيش عن البترول والنفط ،مما بعث الاضطراب في صفوف العدو مخلفة له خسائر في الأرواح والعتاد[3].

بالإضافة إلى هجوم يوم 21سبتمبر 1957على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية فأسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول ،أما السبت 4أفريل 1859هاجم كومندوس من جيش التحرير مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا ،ببلدة الأغواط[4] .

ولقد ساهم نشاط جيش التحرير بالحيلولة دون إنجاز أنبوب الغاز الذي يمتد من حاسي الرمل ويمر بالأغواط وتيارت وغليزان في سنة 1959[5].

والعمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير تواصلت بكل أنحاء الجزائر ،فيعود الفضل في سرعة انتشارها وعمقها واشتدادها إلى ثورية القادة وتفانيهم في العمل[6]،فتوسعت رقعة الثورة نحو الجنوب فأحدث مؤتمر الصومام ولاية سادسة تشرف على التنظيم الثوري بالناطق الصحراوية[7].

فتح جبهة عسكرية في الجنوب الجزائري والمعروفة بجبهة مالي يمتد من حدود مالي والنيجر غربا إلى حدود ليبيا شرقا ،وقد كلفت قيادة جيش التحرير الوطني مجموعة من أبرز الضباط لتفعيل العمليات العسكرية ضد المصالح الفرنسية في الجنوب الكبير ،ونذكر من بينهم محمد الشريف مساعديه وعبد العزيز بوتفليقة المدعو "سي عبد القادر"[8].

---

[1]-Ben youf Be khedda,les accords d èvian ,opcit.p.40.

[2]- المجاهد:يوميات الكفاح الجزائري ،العدد 10،سبتمبر 1957،ص 02.

[3]- المجاهد:انتصارات جيش التحرير الوطني ،العدد12،40-15نوفمبر 1957،ص 12.

[4]-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر ،مرجع سابق ،ص62.

[5] -المرجع نفسه،ص 63.

[6] -نفسه ص 64.

[7]- محمد لحسن الزغيدي :مرجع سابق،ص 117.

[8]-محمد قنطاري ،مرجع سابق ،ص 172

في الجانب الإعلامي :

إلى جانب هذه الانتصارات العسكرية سجلت الثورة الجزائرية انتصارات سياسية عظيمة داخل الجزائر وخارجها فقد تبين لهؤلاء أن جميع أساليبهم قد فشلت أمام جهود الحكومة الجزائرية في توضيح موقفها فبفضل تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ ونشاطها، أدى إلى ترسيخ صدى الثورة ،ثم البرامج الإذاعية التي تذاع عن تونس والقاهرة نشرت الوعي[1].

استجوب سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية من طرف جريدة "فرانس أبسر فاتور"لمحررها "بيار ستيب"عن رأيه من خلال هذا السؤال "هل تعتبرون استثمارها يمكن أن يكون أحد الموضوعات الرئيسة للمفاوضات؟ "فأجابه قائلا"استثمارها نعم ،أما السيادة الجزائرية على الجزء الجزائري من الصحراء فلا ، لقد قلت لكم في بدايتي حديثنا أن احترام الوحدة الترابية هو الشرط الأساسي الذي لا يمكن بدونه أن يتحقق أي شيئ ..."[2]

لقد كان موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية معبر عنه في الندوة العالمية الخامسة للبترول التي انعقدت في نيويورك ، من 30 ماي إلى 05 جوان 1959رسميا من خلال محمد يزيد يوم 27 جوان 1959."ان مساهمة رؤوس الأموالالأجنبية (...) لا يمكن ان يتصور الا في نطاق الجزائر المستقلة والمغرب العربي موحد".فمبدأ وحدة التراب الجزائري لا مساومة فيه لدى الحكومة الجزائرية، فلقد عرفت القضية الجزائرية تضامنا عالميا فكان يوم 05 جويلية 1961 يوما عالميا ضد التقسيم وهو مظهر من مظاهر التأييد والتشجيع العالمي[3].

ولكثرة تلك التأييدات نختصرها كمثال لا للحصر شهادتين واحدة افريقية والأخرى أوربية فعندما سئل بيو بيند رئيس جمهورية السنغال عن موقفه عن الصحراء الجزائرية فأجاب:"...ان الحكومة الفرنسية عندما تبدأ المفاوضات الحقيقية ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء " [4]أما الشهادة الثانية فبولونية نشر المقال في صحيفة بولونية حول الصحراء الجزائرية كان ختامية "لا وجود للصحراء، دون الجزائر..." ان الحل المنطقي الوحيد هو الاعتراف بأن الصحراء جزائرية..." ومنه اضطرت الصحف الفرنسية الى الاعتراف الضمني بالنجاح المطلق الذي عقد التضامن العالمي[5].

[1] -المركز الوطني للدراسات والبحث للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، مرجع سابق،ص65.

[2] - سعد دحلب : مصدر سابق ،ص 25.

[3] -المجاهد،نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا،العدد17،100جويلية 1961،ص 6."

[4] -محمد لحسن أرغيدي ،المرجع السابق ،ص 232.

[5] - المجاهد،العدد السابق ،ص12.